

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

كلمة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

البروفيسور تيجاني حسان هدام

لقاء وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الثلاثاء 29 أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

السيدات والسادة الإطارات السامية للدائرتين الوزاريتين،

السيدات والسادة ممثلي الصحافة الوطنية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بدايةً، أودّ أن أعبر لكم عن سعادتني، بوجودي معكم اليوم في هذا الحدث، الذي يكتسي أهمية بالغة لكل من قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

أنتهز هذه الفرصة، لأقدم تشكراتي الخالصة لزميلي السيد **الطيب بوزيد**، معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي على كرم الدعوة، وحفاوة الاستقبال.

السيدات والسادة الأفاضل،

نلتقي اليوم، بهدف رسم أولى خطوات التعاون، الذي يأتي تلبية لتوجيهات معالي السيد الوزير الأول، فيما يتعلق بموضوع ترقية التعاون في ميادين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لدى المؤسسات العمومية الاقتصادية.

وهذا اللقاء هو محطة ذات أهمية بالغة بالنسبة لدائرتيننا الوزاريتين. حيث أنه يجسد التعاون والتنسيق المتواصل، بين كل من قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

لا شكّ أنكم تدركون بأن العالم اليوم يشهد تحولات عميقة. وبما أنّ الجزائر هي جزء لا يتجزأ من هذا العالم، فهي بالتالي تتأثر بكل هاته التحوّلات، وتؤثر فيها على حدّ سواء.

إنّ بروز مسارات جديدة على المستوى المهني، تجعلنا نفكّر في تطوير نظامنا من جديد، لكي يستجيب للتحوّلات الاجتماعية، والاقتصادية التي تشهدها الجزائر، وكذا لتطلّعات المواطنين.

وعلى ضوء هذه الظروف، يجب علينا التحلّي بروح عالية من المسؤولية والصدق، من أجل بناء جزائر قوية، تسعّ الأجيال القادمة.

السيدات والسادة الأفاضل،

لا يخفى عليكم أنّ البحث العلمي يُعدّ ركيزة أساسية لتطور الدول. وأنّ كل ميادين التنمية، سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، تُعتبر ذات أهمية حيوية.

وعلى هذا، فإنّ تطوير المنظومة الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، يفرض علينا الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة، الذي يُعدّ عاملاً فاعلاً تُبنى على أساسه استراتيجيات الدول العظمى.

ولهذا كان من الضروري الرقي بمكانة البحث العلمي في الجزائر، وتثمينه من أجل تقليص الفجوة بين المؤسسة الاقتصادية والبحث العلمي، وجعل هذا الأخير في قلب المنظومة الاقتصادية.

على هذا الأساس، يتعين علينا كل من موقعه، إعطاء العناية الكاملة لتوطيد جسور التعاون والتبادل بين البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وانطلاقاً من هذا، فإنّ أملنا كبير في رؤية جامعتنا أكثر تفتّحاً على المجتمع، وعلى مختلف المستجدات. كما أنّ رغبتنا كبيرة، أنّ يصبح البحث العلمي مُحركاً للاقتصاد الوطني.

وهذا كلّه من أجل الإجابة على الانشغالات التي تطرح نفسها في الواقع الاقتصادي الجزائري.

ومن هذا المنبر، أتوجه بالشكر الجزيل لكل إطارات دائرتنا الوزاريين، ومسؤولي البحث العلمي، الذين يبذلون جهوداً جبّارة، من أجل الارتقاء بهذا الأخير، وإشراكه في مجال الاقتصاد، وعالم الشغل والضمان الاجتماعي.

وإيماناً منا بأهمية البحث العلمي، قامت الحكومة بتسخير وسائل ضخمة، وتعبئة طاقات بشرية كبيرة، من أجل ضمان نشر المعرفة العلمية لفائدة التنمية الاقتصادية.

ومما لا شك فيه أنّ بلادنا الجزائر تتوفر على حجم كبير من المؤهلات البشرية والمادية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. فهي تزخر بعدد كبير من الباحثين، ومخابر للبحث، وكذا البحوث المنجزة.

هذه المؤهلات، لا بد من استغلالها أحسن استغلال من قبل القطاع الاقتصادي، والمؤسسات العمومية بصفة خاصة.

إنّني على يقين بأنّ الرهان الحالي والمستقبلي، يتمثل في اكتساب المعارف والتكنولوجيات، وجعلها في خدمة المواطن.

إنّ العلاقة بين الجامعة وبيئتها الخارجية، تشهد تطوراً هاماً. سواء كان ذلك، على مستوى منظومة التعليم، (التي هي محل تحسّن مستمر، بدعمها لسوق العمل بأصحاب الشهادات العليا)،

أو على مستوى النظام الوطني للبحث، الذي تخطى مراحل كبيرة في طريقه إلى بناء كفاءات، توضع تحت تصرف أصحاب القرار والفاعلين الاقتصاديين.

وهذا ما نتطلع إليه اليوم، وسنسهل على أن تكون نشاطاتنا موجّهة، ونتائجها ملموسة، بحيث لن نخضع لاعتبارات مجردة أو شعارات ديمآغوجية.

ولهذا الغرض كذلك، يندرج مسعانا المشترك اليوم من خلال إنشاء مخابر مشتركة.

أيها الحضور الكريم

يُعدّ إدماج البحث العلمي في قطاعنا أمراً استراتيجياً للغاية. فهو يجسّد قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 10 جويلية 2019.

وهذا اليوم سيكون يوماً تاريخياً في إطار التعاون الثنائي بين قطاعنا الوزاريين، والذي نأمل من خلاله، أن يكون مستداماً وقوياً.

إنّ التوقيع على الاتفاقية الإطار بين دائرتيننا الوزاريتين، وإنشاء مَخْبِرَيْن، لا يُمثّلان سوى الخطوة الأولى لبرنامج طموح، سيمسُّ كلَّ القطاع، بما فيه الهيئات تحت الوصاية.

في هذا الإطار، نسعى جاهدين إلى خلق ديناميكية لجعل كل من المدرسة العليا للضمان الاجتماعي، والمعهد الوطني للعمل، مؤسّستين فاعلتين في مجال البحث العلمي.

ولا يقف طموحنا عند هذا الحدّ، بل يتجاوز ذلك إلى جعلهما قُطْبَيْن للبحث بامتياز.

سيداتي وسادتي،

إنّ وعينا ومسؤوليتنا الاجتماعية، يفرضان علينا، منح أولى الأولويات لإنجاز مشروعنا المشترك، لأنّ تدفُّق الابتكارات الناتجة عن البحث وتفعيلها، يساهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

ولمّا كانت أبحاث اليوم، هي مَنْتوجات الغد، ومناصب شغل فيما بعد، فإننا وأعوّن كل الوعي، بأنّه علينا أن نُنظِّم أنفسنا، أكثر من أي وقت مضى. وهذا انطلاقا من معطيات العلم والبحث العلمي، وإشراكه في المنظومة الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أن قطاعنا الوزاري الذي لا يتمتع بالطابع الاقتصادي، إلا أنه كان من السباقين للدعوة لإبرام اتفاقية إطار وإنشاء مخبرين للبحث العلمي خاص بالقطاع.

إيماننا بأن البحث العلمي في شقه المتمثل في التحويل الغير التكنولوجي، أي الاجتماعي، ضرورة للحوكمة الرشيدة.

ومن هذا المنبر، اسمحوا لي أن أشارككم فرحتي، على إثر التوقيع على هاتين الاتفاقيتين.

حيث أنّ التطبيق الفعلي لهما، سيساهم دون أدنى شكّ، في إنجاز الأهداف الرئيسية لترقية التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي.

هذا كلّه من أجل تحقيق هدفين أساسيين، هما تطوير الاقتصاد الوطني من جهة، والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

وفي الأخير، أدعو الله أن يُنعم الجزائر بخيراته، وأن يُعمّ السلم والأمن والطمأنينة على مستوى كل التراب الوطني، من أجل حاضر هادئ ومستقبل مزدهر.

شاكرًا لكم كرم الاصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .